إحالة مشروع قانون معجل الى مجلس النواب يرمي الى فتح إعتماد إضافي في موازنة عام ٢٠٢٠

مرسوم رقم ٧٣٧٩

إن رئيس الجمهورية

بناءً على الدستور

بناءً على قانون المحاسبة العمومية وتعديلاته،

بناءً على القانون النافذ حكماً رقم ٦ تاريخ ٢٠٢٠/٣/٥ (الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ٢٠٢٠).

بناءً على إقتراح وزير المالية،

وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٦.

يرسم ما يأتي:

المادة الاولى: يحال الى مجلس النواب مشروع القانون المعجل الرامي الى فتح إعتماد إضافي في موازنة عام ٢٠٢٠ بقيمة /١،٢٠٠/ مليار ليرة (ألف ومائتي مليار ليرة لبنانية) المرفق ربطاً.

المادة الثانية: ان رئيس مجلس الوزراء مكلف تنفيذ أحكام هذا المرسوم.

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : حسان دياب

بعبدا في ٢١ نيسان ٢٠٢٠
الامضاء : ميشال عون

وزير المالية
الامضاء : غازي وزني

مشروع قانون معجل
يرمي إلى فتح اعتماد إضافي في موازنة العام ٢٠٢٠

المادة الأولى: يفتح اعتماد إضافي في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٠ بقيمة /١،٢٠٠/ مليار ليرة لبنانية، وذلك وفقاً للتنسيب التالي:

قسم النفقات

الجزء:	١	الجزء الأول
الباب:	٢٧	احتياطي الموازنة
الفصل:	٢	احتياطي للنفقات الطارئة والاستثنائية
الوظيفة:	١٩٠	تحويلات ذات طابع عام بين الادارات
البند:	١٨	النفقات الطارئة والاستثنائية
الفقرة	١	احتياطي لنفقات طارئة
النبذة:	١	احتياطي لتغذية مختلف بنود الموازنة

/١،٢٠٠،٠٠٠،٠٠٠/ ل.ل. (فقط ألف ومائتي مليار ليرة لبنانية).

(يخصص لموجهة الاوضاع المستجدة بفعل فيروس كورونا وتبعاتها على الصعد كافة اقتصادية وصحية واجتماعية وزراعية وصناعية وغيرها).

المادة الثانية: لا يجوز استعمال هذا الاعتماد سوى للغاية المنصوص عليها بموجب المادة الأولى من هذا القانون، وتتم جدولة الدفع بقرار من مجلس الوزراء.

المادة الثالثة: يغطى الاعتماد المفتوح بموجب المادة الأولى من هذا القانون بزيادة تقدير واردات موازنة العام ٢٠٢٠ وفقاً للتنسيب التالي:

قسم الواردات

الجزء:	٢	الواردات الاستثنائية
الباب:	٥	القروض
الفصل:	٥٦	القروض الداخلية
البند:	٥٦١	سندات خزينة داخلية
الفقرة	٥٦١٠١	القروض الداخلية /١،٢٠٠،٠٠٠،٠٠٠/ ل.ل. (فقط ألف ومائتي مليار ليرة لبنانية).

المادة الرابعة: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الاسباب الموجبة

نظراً لتفشي وباء الكورونا في العالم أجمع وفي لبنان وضرورة مواجهة هذه الأزمة بأقل ضررٍ ممكن، ما يستتبع أيضاً مواجهة تداعيات هذا الفيروس على جميع الصعد الاقتصادية والصحية والاجتماعية والزراعية والصناعية وغيرها،

علماً انه لغاية تاريخة لم تتبلور حاجة كل قطاع في هذا الخصوص،

وبناءً عليه:

تم إعداد مشروع القانون المعجل المرفق والرامي الى فتح إعتماد إضافي في باب إحتياطي الموازنة بقيمة ١،٢٠٠،٠٠٠،٠٠٠ (ألف ومائتي مليار ليرة لبنانية)، يصار الى النقل منه وفقاً للاصول المحددة في قانون المحاسبة العمومية.

آملين إقراره.

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

تقرير لجنة المال والموازنة

حول

مشروع القانون المعجل الوارد بالمرسوم رقم ٦٢٧٩ الرامي الى فتح اعتماد اضافي في موازنة عام ٢٠٢٠

عقدت لجنة المال والموازنة جلسة لها عند الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الخميس الواقع فيه ٢٠٢٠/٥/٢١ برئاسة النائب ابراهيم كنعان ، وحضور عدد من السادة النواب، وذلك لدرس مشروع القانون المعجل الوارد بالمرسوم رقم ٦٢٧٩ الرامي الى فتح اعتماد اضافي في موازنة عام ٢٠٢٠.

تمثلت الحكومة بدولة نائب رئيس الحكومة وزيرة الدفاع زينة عكر.

كما حضر الجلسة:

-مدير عام وزارة المالية، السيد الان بيفاني.

-مدير عام مصرف الاسكان، السيد جوزيف ساسين.

بعد الاطلاع على الاسباب الموجبة، استمعت اللجنة الى دولة نائب رئيس الحكومة التي شرحت الهدف من المشروع وهو مساعدة الناس وتشكيل شبكة امان اجتماعي، خاصةً في ظل الوضع الاقتصادي الحالي الذي وصل الى مرحلة سيئة جداً، حيث تدنت قيمة الرواتب في القطاع العام، مع وجود عمليات صرف جماعية لموظفي القطاع الخاص، وبالتالي لا بد من تخصيص مساعدات مالية للاسر الفقيرة، وتقديم قروض ميسرة عبر المصارف للمؤسسات الصناعية والحرفية وللمزارعين.

وبعد الاستماع الى اراء السادة النواب، حيث ركزوا على اهمية هذا المشروع في مساعدة الاسر الفقيرة، والحالات الاجتماعية المتزايدة، وخاصة في ظل تفشي وباء كورونا، وهذا يستتبع مواجهة تداعيات ذلك على جميع الصعد الاقتصادية والاجتماعية والصناعية والزراعية وغيرها.

كما جرى مناقشة موضوع الاسر التي ستستفيد من الدعم المالي، والمطالبة بدعم اكثر للقطاع الصحي في ظل تفشي الوباء.

ثم بحثت اللجنة بصورة معمقة بالاليات التي سوف تُتبع لضمان وصول هذه المساعدات والهبات الى مستحقيها، وكذلك في طريقة ومنهجية التنفيذ، وتحديد الجهات المستفيدة منعاً للوقوع في الخطأ.

ثم تابعت اللجنة البحث في موضوع المؤسسات المقفلة منذ اشهر في ظل تفشي وباء كورونا، وهذا يتطلب دراسة متكاملة، تترافق مع وجود حزمة من التدابير والاعفاءات يجب اتخاذها لعدم الانهيار.

وبعد النقاش،
اقرت اللجنة مشروع القانون ، بإجماع الاعضاء الحاضرين، وفقاً للصيغة (المرفقة ربطاً).
واللجنة اذ تحيل اقتراح القانون اعلاه الى المجلس النيابي الكريم، لتأمل اقراره.

بيروت في ٢٠٢٠/٥/٢١

رئيس اللجنة

النائب

ابراهيم كنعان